ISSN(Print): 1813-4521 OnIine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at: https://www.iasj.net/iasj/issue/2776

دور المرأة الكويتية السياسي والاقتصادي والاجتماعي ١٩٦١-١٩٨٠

د . تيسير جدوع علوش
الجامعة العراقية/ كلية تربية البنات قسم التاريخ

The political, economic and social role of Kuwaiti women 1961-1980

Dr . Tayseer Jadoua Alloush
Iraqi University/College of Girls' Education
Department of History

10.58564/MABDAA.62.2.2023.468

Research Summary

The social nature of Gulf society and the predominance of nomadism in it, in addition to the fact that some Gulf countries placed severe restrictions on women's work in general, or prevented their participation in political activity in particular, had a significant impact on Gulf women's participation in political work or practicing a number of other jobs. In particular, Kuwaiti women.This research, titled (The Political, Economic, and Social Role of Kuwaiti Women 1961-1980 AD) seeks to shed light on women's participation in political work in Kuwait since its independence in 1961 AD until 1980 AD, the nature of this participation, and its impact on Gulf women in general.Researchers on this subject face various points of view, between opinions that contain a kind of reservation about women's participation because they will fall short in household duties, as well as their denial of religious and moral constants under the pretext of keeping pace with women in the West, and opinions of allowing them to participate and work because that is considered one of their rights.The political participation of Gulf women appeared very late. Some Gulf countries involved women as part of their modernist project, such as the United Arab Emirates, and others as a result of increasing international pressure, such as in Bahrain, Kuwait, and Qatar. The Kingdom of Saudi Arabia remained the only country in the region in which women did not hold any position. Ministerial

within the period specified by the research.

ملخص البحث

إن الطبيعة الاجتماعية للمجتمع الخليجي وغلبة طابع البداوة عليه، فضلاً عن وضع بعض دول الخليج قيوداً مشددة على عمل المرأة بشكل عام، أو منع مشاركتها في النشاط السياسي بشكل خاص كان له أثره الكبير في مشاركة المرأة الخليجية في العمل السياسي او مزاولة عدد من الاعمال الاخرى، وعلى وجه الخصوص المرأة الكويتية.وهذا البحث الموسوم (دور المرآه الكويتية السياسي والاقتصادي والاجتماعي ١٩٦١-١٩٨٠م) يسعى لتسليط الضوء على مشاركة المرأة في العمل السياسي في الكويت منذ استقلالها في عام ١٩٦١م حتى عام ١٩٨٠م، وطبيعة هذه المشاركة، وأثرها في المرأة الخليجية بشكل عام.ويواجه الباحثون في ذلك الموضوع وجهات نظر شتى بين آراء فيها نوع من التحفظ على مشاركة المرأة لأنها سوف تقصر في الواجبات المنزلية فضلا عن انكارها الثوابت الدينية والاخلاقية بذريعة مواكبتها للمرأة في الغرب ، وبين آراء السماح لها بالمشاركة والعمل كون ذلك يعد حق من حقوقها.

المقدمة

إن الطبيعة الاجتماعية للمجتمع الخليجي وغلبة طابع البداوة عليه، فضلاً عن وضع بعض دول الخليج قيوداً مشددة على عمل المرأة بشكل عام،

أو منع مشاركتها في النشاط السياسي بشكل خاص كان له أثره الكبير في مشاركة المرأة الخليجية في العمل السياسي او مزاولة عدد من الاعمال الاخرى، وعلى وجه الخصوص المرأة الكويتية.وهذا البحث الموسوم (دور المرآه الكويتية السياسي والاقتصادي والاجتماعي ١٩٦١-١٩٨٠م) يسعى لتسليط الضوء على مشاركة المرأة في العمل السياسي في الكويت منذ استقلالها في عام ١٩٦١م حتى عام ١٩٨٠م، وطبيعة هذه المشاركة، وأثرها في المرأة الخليجية بشكل عام.ويواجه الباحثون في ذلك الموضوع وجهات نظر شتى بين آراء فيها نوع من التحفظ على مشاركة المرأة لأنها سوف تقصر في الواجبات المنزلية فضلا عن انكارها الثوابت الدينية والاخلاقية بذريعة مواكبتها للمرأة في الغرب ، وبين آراء السماح لها بالمشاركة والعمل كون ذلك يعد حق من حقوقها.إن مشاركة المرأة الخليجية سياسيا ظهرت متأخرة جداً ، وقد أشركت بعض دول الخليج النساء من باب مشروعها الحداثي مثل الإمارات العربية المتحدة، وبعضها الآخر نتيجة لضغط دولي متزايد كما في البحرين والكويت وقطر، وظلت المملكة العربية السعودية الدولة الوحيدة بالمنطقة التي لم تتول فيها النساء أي منصب وزاري ضمن المدة التي حدد بها البحث .واشتمل هذا البحث على ثلاثة محاور فضلا عن المقدمة والخاتمة اذ تناول المحور الاول (الواقع السياسي للمرأة الخليجية ١٩٦١-١٩٨٠) وجاء المحور الثاني تحت عنوان (الوضع الدستوري للمرأة الخليجية١٩٦١-١٩٨٠) اما المحور الثالث فكان بعنوان (المساهمات السياسية للمرأة الكويتية ١٩٦١-١٩٨٠) .وواجهت الباحث بعض الصعوبات والتي تمثلت في شحة المعلومات المتوافرة عن المساهمة السياسية للمرأة الخليجية عامة والكويتية خاصة،ولم تشر الكتب أو البحوث التي وقفت عليها إلى هذا الدور من قريب ولا من بعيد، مما اقتضى البحث في الصحف والمجلات وبعض المواقع الإلكترونية على نتف متفرقة لتجميع المادة.إن غرض البحث هو بيان واقع الحال سواء أكان هذا الواقع مفعماً بالنشاط الإيجابي أو كان هامشياً محدوداً، ومن هذا المنطلق فإن البحث لم يشهد للمرأة الخليجية أو الكويتية حضوراً سياسياً، وإنما شهد بوادر عمل اجتماعي محدود للغاية، شكل هذا العمل باكورة النشاط السياسي للمرأة فيما بعد.

المبحث الأول الواقع السياسي للمرأة الخليجية ١٩٦١-١٩٨٠

بدأت الحركة النسائية ومشاركة النساء في المجال العام في دول منطقة الخليج بعد مرور مدة زمنية على بدء نظيراتها في البلاد العربية في شمال أفريقيا وغرب آسيا، ويرجع ذلك لأسباب تتعلق باعتبارات العادات والتقاليد الاجتماعية التي تسلب النساء حقهن في المشاركة في المجال العام، إذ جرى قبول النساء في المدارس لأول مرة في البحرين عام ١٩٣٨م، أي بعد مرور خمسة وعشرون عاما على تأسيس أول مدرسة للذكور، واستمر هذا الوضع حتى أوائل السبعينيات، عندما بدأت مدارس الإناث في الانتشار في سلطنة عمان وفي بعض إمارات دولة الإمارات العربية المتحدة(التقرير السنوي الثالث https://cwpar.org/node/82.)وأدى التعليم في البحرين دوراً جوهرياً في ظهور الحركة النسائية، والتي كانت بداياتها تأثراً بمحاولات النساء للتخلص من العادات والتقاليد المفروضة عليهن، كما كانت بعض النساء البحرانيات منفتحات على باقي دول المنطقة العربية، ففي عام ١٩٥٤م جرى تأسيس هيئة الاتحاد الوطني، التي انطلقت منها معظم التحركات الوطنية فيما بعد. ونجحت في تنظيم العديد من الإضرابات العامة والتظاهرات للمطالبة بحقوق المواطنات البحرانيات وإنهاء الاحتلال البريطاني (مصدر سابق التقرير السنوي الثالث https://cwpar.org/node/82.)ونظمت هيئة الاتحاد الوطني البحريني تظاهرات وإضرابات رداً على العدوان الثلاثي على مصر بعد قرار تأميم قناة السويس عام ١٩٥٦، ولم تكن النساء بعيدة عن تلك التحركات، بل كانت جزءًا من قوات الحشد لها، وعادةً ما يربط الباحثون والباحثات بين بداية الحركة النسوية في البحرين وبين نشأة هيئة الاتحاد، إذ إن اثنين من قيادات الهيئة كانتا من النساء، وهما: شهلا وبدرية خلفان، وجرى توثيق دورهما في حث النساء على المشاركة في الحراك المناهض للاستعمار، ولكن واجهت هيئة الاتحاد ضربة كبيرة وجرى اعتقال قياداتها، وبدأ تاريخ الحركة النسوية في البحرين إلى الاستياء من تولي النساء البريطانيات قيادة المجتمعات النسائية، ولذلك كان هناك كثير من النداءات لبناء مجتمعات نسائية وطنية، وأسست نساء قيادات الهيئة منظمة خيرية للنساء عام ١٩٥٥م سميت " نهضة فتاة البحرين"، وأصبحت بذلك أول منظمة نسائية في الخليج. وقد ناصرت المنظمة إلى جانب منظمات أخرى جرى تأسيسها في العقود التالية الحقوق السياسية للنساء، وقامت بإرسال عريضة إلى رئيس هيئة الاتحاد الوطني وإلى امير البحرين الشيخ عيسى بن سلمان ال خليفة (موقع واي باك مشين.)؛ ولكن مع حل هيئة الاتحاد وإصدار قانون الأمن الوطني تراجع نشاط النساء في المجال العام أو على الأقل الأشكال الرسمية منه (التقرير السنوي الثالث https://cwpar.org/node/82.)وتبنت دول مجلس التعاون الخليجي قوانين وسياسات شتى تهدف بشكل خاص إلى تشجيع إدماج المرأة في الحياة الاجتماعية والسياسية بحدود ضيقة، وفي عام ١٩٧٥م أنشأت الإمارات الاتحاد العام للمرأة لدعم احتياجاتها.(تقرير صندوق النقد الدولي https://www.albankaldawli.org)وعلى العموم فإن أغلب دول الخليج أعطت النساء حقوقاً مثل الحق في العمل، والحق في التعليم بينما تأخرت الاستحقاقات الأخرى الخاصة بالحقوق السياسية والمدنية للنساء مثل الحق في الانتخاب والتصويت وقضايا الأحوال الشخصية.

أولاً: معوقات النشاط السياسي للمرأة:

لقد وقفت وما زالت كثير من المعوقات أمام مشاركة المرأة في الحياة السياسية في الخليج عامة وفي الكويت خاصة، وقد أدت جملة عوامل إلى تحجيم مشاركة المرأة السياسية، وملخص هذه العوامل (مركز مالكوم كير https://carnegie-mec.org/sada/20595 .):

١. العوامل المتراكمة التي تتعلق بالبيئة الدينية والاجتماعية.

٢. عدم حسم النظام السياسي لموقفه من دور المرأة السياسي، فهو موقف متأرجح وغير مستقر، فتارة هو مع مشاركتها وتارة مع منع المشاركة.

٣. الصراع القائم بين الرؤية الحداثية وبين الرؤية الدينية والقبلية تجاه مشاركة المرأة السياسية، فالرؤية الأخيرة تحرص على إبقاء المرأة في البيت والمحافظة على النظام التقليدي الذي يقوم على اقتصار المشاركة في الحياة العامة على الرجل وحده، أما الرؤية الحداثية، فهي تؤمن بمبدأ الشراكة في الحياة العامة بين الرجل والمرأة، وبحقوق المواطنة وواجباتها للطرفين معاً.

٤. تنحصر أغلب مساهمات المرأة الخليجية والكويتية في مجالات التعليم والتمريض مع غياب الحصور الفاعل في أغلب القطاعات الأخرى.

٥. مع تصاعد المشاركة الاقتصادية للمرأة في الخليج والكويت، ووجود قدرات اقتصادية كبيرة لبعض النساء، إلا أنهن لم يتولين صناعة القرار الاقتصادي.

٦. أثر وضع المرأة السعودية سلباً في وضع المرأة في الخليج، لما للسعودية من ثقل ديني وسياسي وجغرافي، وعلى وجه الخصوص قبل سنة ١٩٨٠م، وعلى الرغم من المشاركة المحدودة للمرأة في المجال الاقتصادي والتعليمي، إلا أن هذه المساهمة لم ترتق إلى المشاركة في صنع القرار بجانب الرجل، ومن ذلك ما نشر مؤخراً في السعودية أن حوالي ٦٠٪ من خريجات الجامعات لا يوظفن، على الرغم من الجهود والنفقات المبذولة لتعليم البنات، وهذا يعني خسائر اقتصادية وهدر للموارد البشرية.(المصدر السابق.)

ثانيًا: المشاركة في العمل الحزبي:

أما عن مشاركة المرأة الخليجية في العمل الحزبي، فالمنطقة تخلو من الأحزاب السياسية، فدول: المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، وقطر، وسلطنة عمان جميعها تحظر الأحزاب السياسية، أما الكويت، فقد سمحت بعض الشيءبتأسيس الجمعيات السياسية، وهي في توصيفها تقوم بعمل الأحزاب السياسية. (التقرير السنوي الثالث المصدر السابق.)

ثالثًا: المشاركة في العمل النقابي:

أما مشاركة المرأة في الحركة النقابية فهي ضعيفة جداً في دول الخليج العربي(منى عزت https://manshurat.org/node/22012.)

وتمثيل النساء في المواقع القيادية للنقابات شبه معدوم، فبعض الدول مثل السعودية تعاقب كل من أسس نقابة بالفصل والحبس، وترحيل الأجانب منهم، ولا تختلف الإمارات كثيراً بالنسبة إلى النساء العاملات في موقفها من النقابات عن السعودية، فلا يوجد قانون أو قرار يسمح بالعمل النقابي، وتشترك مع البحرين في قوانينها التي تعاقب أية استقالات جماعية ثلاثة أشخاص أو أكثر (مصدر سابق التقرير السنوي الثالث.)أما مشاركة المرأة في السلطتين التنفيذية والتشريعية، فهي معدومة في تلك المدة الزمنية، أي: من سنة ١٩٦١ إلى سنة ١٩٨٠م في جميع بلدان الخليج العربي، ومنها الكويت.

المبحث الثاني الوضع الدستوري للمرأة الخليجية ١٩٦١-١٩٨

ضمنت أغلب دول الخليج مواداً بدساتيرها أكدت فيها المساواة بين الرجل والمرأة، وتباينت تلك الدساتير في الإشارة إلى ذلك الحق، فبعضها اكتفى بالنص على المساواة بين الرجال والنساء من دون تفصيل، في حين توسعت دساتير أخرى في بيان تلك الحقوق.

وفيما يأتي عرض لأبرز دساتير المنطقة فضلاً عن دستور دولة الكويت:

أولاً: البحرين: أصدرت دولة البحرين دستورين، الأول في عام ١٩٧٣م، والثاني في عام ٢٠٠٢م، وما يعنينا هنا هو الدستور الأول الذي صدر بعد عامين من استقلال البحرين عام ١٩٧١م عن بريطانيا، وعلى أساسه نظمت أول انتخابات برلمانية، وقد عدّ كثير من السياسيين وفقهاء القانون الدستوري أن دستور ١٩٧٣م كان خطوة ديمقراطية متقدمة، ومفصلاً مهماً في تاريخ البحرين الحديث، غير أنه وقع التراجع عنها عام ١٩٧٥م حينما أعلن الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة تجميد العمل بالدستور وحلّ المجلس الوطني، ألا أن هذا الدستور لم يشر إلى النساء أو إلى المرأة في أي فقرة من فقراته (دستور دولة البحرين لعام ١٩٧٣م)

ثانيًا: السعودية: تعد السعودية أكثر دول المنطقة تضييقاً على النساء وعلى الحريات والحقوق عموماً، ولم يذكر النظام الأساسي للحكم النساء في أي من مواده، مع هذا التجاهل فالقوانين السعودية تمارس إقصاء النساء في المجالين الخاص والعام، فمثلاً يحق للرجال فقط تسجيل أطفالهم

واستخراج الأوراق الرسمية دون النساء، وكذلك استمرار العمل بنظام الولاية الذي يعد النساء قاصرات قانونياً طوال حياتهن، وأن جميع حقوقهن السياسية والمدنية أو الاقتصادية والاجتماعية والثقافية رهن موافقة أوليائهن من الرجال، كما أن المرأة السعودية لا تستطيع إعطاء جنسيتها لأبنائها، كحال أغلب نساء الخليج إلا في حالات خاصة (مصدر سابق التقرير السنوي الثالث.)

ثالثًا: قطر: اكتفى الدستور القطري بالنص على المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات، والمساواة بين الأفراد أمام القانون دون تمييز على أساس الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين، ولم يتضمن الدستور مواداً تعزز من تلك المساواة، أو يلزم الدولة للقيام بأية خطوات من شأنها رفع التمييز عن النساء وزيادة مشاركتهن في المجال العام(https://spring-13 April 2019forward.unwomen.org/en/co)

رابعًا: عمان: اقتصر الدستور العماني على المساواة بين المواطنين وعدم التمييز بينهم على بعض الأسس منها الجنس، وبالنسبة لحقها في العمل، فنص قانون العمل على حق النساء في العمل ولم يشترط حصولها على موافقة من أحد (قانون الأحوال الشخصية في سلطنة عمان الصادر عام ١٩٩٧م.)

خامسًا: الكويت: لم يأتِ الدستور الكويتي على ذكر حقوق المرأة تخصيصاً أو تسمية، إذ لم تُذكر مفردة (المرأة) في جميع مواد الدستور الكويتي، فبدت حقوق المرأة في الكويت تدور في فلك الإطار النظري العام لحقوق المواطن وحقوق الأفراد وحرياتهم العامة (صالح حسن الحسن، المصدر السابق، ١٠.)واكتفى الدستور الكويتي الصادر سنة ١٩٦٢م على عدم التمييز بين الأفراد بسبب الجنس أو اللغة أو الدين، إذ نص على ما يأتي: **(الناس سواسية في الكرامة الإنسانية، وهم متساوون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس** أو الأصل أو اللغة أو الدين) (دستور دولة الكويت لسنة ١٩٦٢م: المادة ٢٩.)أما على صعيد التشريعات الأخرى، فقد عانت النساء الكويتيات من القوانين التمييزية مثل قانون الجنسية الذي حرم النساء من إعطاء جنسياتهن لأطفالهن، كذلك لم تحصل النساء على الحق في التصويت خلال تلك المدة، أما عن قضايا العنف ضد النساء، فلم تُصدر الدولة أية قوانين تجرم أشكال العنف ضد النساء على الرغم من انتشاره في المجال الخاص وفي أماكن العمل، وخاصة ضد الطبقات المهمشة مثل العاملات في المنازل.(https://spring-forward.unwomen.org/en/co... Accessed 13 April 2019.)وممكن ان نستنتج ان الحقوق السياسية للمرأة مغيبة في دساتير دول الخليج العربي، فلم تشر إليها لفظاً أو صراحة.

المبحث الثالث المساهمات السياسية للمرأة الكويتية ١٩٦١-١٩٨

منذ خمسينيات القرن الماضي، لم تهدأ الحركة النسوية داخل المجتمع الكويتي لمواكبة تجارب عربية مشكلة علامة فارقة في محيطها الخليجي. ففي تشرين الثاني من عام ١٩٥٣م اذ أقيمت أول ندوة دعت إلى حقوق المرأة، شاركت فيها مجموعة من النساء الكويتيات اللواتي طالبن بتوفير الأندية، والجمعيات العلمية، والأدبية، والثقافية، والمسارح في المدارس الثانوية للبنات، وفتح دور للسينما (صالح حسن الحسن وآخرون، ٢٠٢٠م: ص٩.)،إلا أن ما تحقق لم يرتق إلى مستوى الطموح.وطالبت المرأة الكويتية منذ مطلع السبعينيات بحقوقها السياسية والاجتماعية، وقد استهدفت برامج عمل الجمعيات النسوية في مستهل عهدها دعم قضايا المرأة الخليجية المختلفة من تعليم وتنمية من المواقع التقليدية للمرأة عن طريق تحمل المرأة لمسؤولياتها وأداء المهام التي تلائمها بوصفها أختاً وزوجة وعضواً فعالاً ومؤثراً في المجتمع، كما اقتصرت اهتماماتها على النشاط الاجتماعي والخيري، وبمرور الوقت وبفضل سيطرة نخبة سياسية اقتصادية متغربة واحتكارها عمل النسوة، ثم تغييب قضايا الفئات الدنيا من النساء من برامج تلك الجمعيات، واستعارة قضايا المرأة الغربية وتعميمها باعتبارها قضايا النساء في كل زمان ومكان، الأمر الذي أدى إلى وجود حاجز كبير بين الواقع الذي ترزح تحته غالبية النساء وبين ما تنادي به تلك الجمعيات (التقرير الاستراتيجي الخليجي٢٦ أيار ٢٠١٢.)ويمكن توضيح طبيعة مشاركة المرأة في العمل السياسي في المحاور الآتية:

أولاً: النشاط السياسي للمرأة:

يمكن تلخيص مجمل نشاط المرأة السياسي بما يأتي:بعدما حصلت الكويت على استقلالها عام ١٩٦١م، أقر البرلمان الكويتي قوانين جديدة حصرت حق الاقتراع على الذكور البالغين من العمر أكثر من ٢١ عامًا، ويملكون عائلة أو أقارب يعيشون في الكويت منذ ما قبل العام ١٩٢٠م، ومارست النساء في الكويت ضغوطاً على الحكومة حتى تطبق مبادئ المساواة المنصوص عليها في الدستور، وذلك للحصول على حقوقهن السياسية وخاصة الحق في التصويت والترشح لمجلس الأمة، ولكن قانون الانتخابات جعل حق المشاركة في مجلس الأمة مقصوراً على الرجال، وحرم النساء الحق في التصويت والحق في الترشح للانتخابات والحق في تولي مناصب وزارية ("P3.'2015 Marwa Story) مرر البرلمان في عام ١٩٧٣قانونًا منح المرأة الحق في الاقتراع والترشح للانتخابات وشغل المناصب، لكن ذلك القانون أُلغي جراء الضغوط التي مارسها

المحافظون، وبعد عشرة أعوام، أي: في عام ١٩٨٤م أعلن الأمير جابر الصباح، ورئيس الوزراء وولي العهد سعد الصباح مساندتهما حق المرأة في الاقتراع، وقد أُبطلت عدة قوانين مختلفة صدرت في عامي ١٩٨٥ و١٩٨٦م هذا الحق (مقال بعنوانBlue Revolutio))قدمت عريضة موقعة من عدد يقارب ٤٠٠ من النساء الكويتيات في عام ١٩٧٧ إلى أمير الكويت شملت عدد من المطالب، تضمنت تلك المطالب إعطاء النساء حقوقهن السياسية الكاملة، غير أن مجلس الأمة رفض الاعتراف بتلك الحقوق(التقرير السنوي الثالث المصدر السابق.)وطُرح حق الاقتراع في الكويت لأول مرة عام ١٩٨٥م وسمح فيه للنساء الكويتيات الحق في التصويت؛ لكن هذا الحق أُلغي لاحقًا، إذ مُنحت النساء الكويتيات مجددًا حقهن في الاقتراع (.(2012) Wills, Emily) وعُيّنت أول امرأة في منصب سفير في الخليج العربي عام ١٩٩٣م(مقال على موقع مجلة نيويورك تايمز.(2005 May 17) M. Fattah)وعلى الرغم من العثرات والصعاب إلاّ أن نجاح المرأة الكويتية أكسبتها الريادة والسبق على مستوى الخليج، فقد كفل لها الدستور حق الترشح والانتخابات في الجمعيات الأهلية والتنظيمات التعاونية التي تمثل محوراً في الحياة الاجتماعية والاقتصادية في الدولة (الخراز ٢٠١٩/٣/٦م.)

ثانيًا: العمل المؤسساتي:على صعيد العمل المؤسساتي والجمعيات النسوية والاجتماعية كان للمرأة الكويتية حضوراً كبيراً، فقد قامت عدة مؤسسات نسوية هدفت إلى رفع مستوى المرأة في مختلف مجالات الحياة ومارس أنشطتها الثقافية والاجتماعية لتحقيق أهدافها في خدمة المجتمع، منها جمعية النهضة العربية النسائية عام ١٩٦٣م والجمعية الثقافية الاجتماعية عام ١٩٦٣م وجمعية المرشدات عام ١٩٦٥م (حبيب١٩٧١م: ص١٣٤ – ١٣٥.)قامت الكاتبة (نورية السداني) في عام ١٩٧١م بكتابة أول وثيقة في سبيل حصول المرأة على حقوقها كناخبة ونائبة في البرلمان الكويتي وقدمتها إلى رئيس مجلس الأمة، انطلاقا من أن الدستور الكويتي لم يفرق في الحقوق والواجبات بين أبناء الكويت، وان قانون الانتخابات هو الذي حصر من دون سند قانوني حق الترشيح والانتخاب في الذكور من أبناء المجتمع الكويتي (الجواد ١٩٩٩م: ص١٠٠.) لكن سرعان ما حجب ولم يعد الأمر على ما كان عليه (المليفي الكويت، ٢٠٠٠م: ٤٤)ومن هذه الجمعيات: الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية من أولى جمعيات النفع العام في الساحة الاجتماعية الكويتية، وأول جمعية نسائية كويتية، إذ تأسست في الثالث من شباط عام ١٩٦٣م على يد كوكبة من السيدات الكويتيات منهم لولوة القطامي اللاتي كن من أوائل خريجات الجامعات ومعاهد التعليم العالي، وهدفت الجمعية إلى رفع مستوى المرأة في شتي الميادين ودفعها وضمان مشاركتها في أنشطة المجتمع وتوعيتها بحقوقها وواجباتها وبجميع القضايا التي تهم المجتمع، ويدير شؤون الجمعية مجلس إدارة مكون من سبع عضوات ينتخبن مرة كل عامين من قبل الجمعية العمومية والتي تجتمع مرة كل عام لمناقشة التقريرين الأدبي والمالي، فضلاً عن المقترحات المقدمة من عضوات الجمعية بهدف تطوير عمل الجمعية ودعم تواصلها بالمجتمع وعضوات الجمعية بشكل خاص. وباشر مجلس الإدارة اختصاصاته حسب نظام أساسي اتفق عليه وتتولى عضوات مجلس الإدارة رئاسة اللجان العاملة، إذ تتقاسم مع عضوات الجمعية المسئولية التطوعية لممارسة أوجه النشاط الثقافي والاجتماعي والصحي والإعلامي، وتمثلت أهدافهن بتوعية المجتمع ولفت اهتمامه إلى قضايا المرأة، لكن السبب الأكثر أهمية لتأسيس الجمعية هو دعم المرأة الكويتية ومنحها الفرص اللازمة لتحقق النجاح، ولم تملك النساء الكويتيات حريات بشكل أكبر مقارنة بحقوق النساء في الدول المجاورة، مثل حق المرأة في الحصول على التعليم العالي، وعقدت الجمعية أول مؤتمر إقليمي حول المرأة في الخليج والجزيرة العربية في عام ١٩٧٥م، وشاركت في مؤتمر المرأة العالمية الذي نظمته الأمم المتحدة في المكسيك عام ١٩٧٥م (موقع الجمعية الثقافية النسائيةhttps://wcss-kw.org/?p=2437 .)

ثالثًا: المشاركة في العمل الحزبي والنقابي:

لم ينص الدستور الكويتي على حرية تأسيس الأحزاب السياسية، لكنه لم يحظرها أيضاً، وإن كانت هناك بعض بوادر العمل الحزبي، فقد ظهرت لاحقاً ، فقد ضم التحالف الوطني الديمقراطي في الكويت قائمته الانتخابية الدكتورة أسيل العوضي لعضوية مجلس الأمة الكويتي فيما بعد(التقرير السنوي الثالث مصدر سابق.)وعل صعيد العمل النقابي، فإن الكويت هي أول دولة في منطقة الخليج العربي اتقنت العمل النقابي في عام ١٩٦٤م بقانون العمل، إلا أن القانون لم يشر إلى المرأة (منى عزت، المصدر السابق.)، أما تمثيل النساء في المواقع القيادية للنقابات، فلم يضم المجلس التنفيذي للاتحاد العام لعمال الكويت أية امرأة، وكذلك مجلس اتحاد عمال البترول وصناعة البتروكيماويات، فضلاً عن ذلك ليس هناك أي نساء في المجالس التنفيذية للنقابات، وإن كانت هناك بعض المشاركات فهي متأخرة جداً عن الإطار الزمني للبحث (التقرير السنوي الثالث المصدر السابق.)

الخاتمة

في خاتمة هذا البحث ألخص أهم النتائج بما يأتي:

١. إن الطبيعة الاجتماعية والدينية للمجتمع الخليجي كانت من أبرز العوائق أمام مشاركة المرأة الخليجية والكويتية في النشاط السياسي.
٢. بدأت المشاركة النسائية متأخرة عن مثيلاتها في البلاد العربية، وعلى الرغم من تبني دول مجلس التعاون الخليجي لقوانين وسياسات تهدف إلى تشجيع إدماج المرأة في الحياة الاجتماعية والسياسية، إلا أن أغلب هذه المشاركات كانت في الجانبين الصحي والتعليمي.
٣. كانت مشاركة المرأة في العمل الحزبي محدودة للغاية لمنع بعض دول الخليج العمل الحزبي.
٤. كانت مشاركة المرأة في الحركة النقابية ضعيفة جداً.
٥. أما مشاركة المرأة في السلطتين التنفيذية والتشريعية، فهي معدومة على صعيد الخليج العربي في هذه الحقبة الزمنية.
٦. نشطت الحركة النسوية في الكويت للمطالبة بحقوق المرأة المختلفة، وجرى تشكيل عدة جمعيات لهذا الغرض.
٧. في عام ١٩٧٣م مرر البرلمان الكويتي قانونًا لمنح المرأة الحق في الاقتراع وجرى تسويف تطبيقه حتى عام ٢٠٠٥م.

مراجع البحث

أولاً: الكتب والبحوث المطبوعة:

١. إبراهيم المليفي، مؤسسات المجتمع في الكويت من بناء السور إلى تأمين الاستقرار الاجتماعي، مجلة العربي، العدد ٤٩٥، الكويت، ٢٠٠٠م.
٢. قدري قلعجي، النظام السياسي والاقتصادي في دولة الكويت، دار الكاتب العربي، مطبعة بيبلوس الحديثة، لبنان، ١٩٧٥م.
٣. إشكالية المرأة الخليجية بين مطالب الداخل وضغوط الخارج: التقرير الاستراتيجي الخليجي، مركز صبر SBR للإعلام والدراسات، السبت ٢٦ أيار ٢٠١٢.
٤. دستور دولة البحرين لعام ١٩٧٣م.
٥. دستور دولة الكويت لسنة ١٩٦٢م: المادة ٢٩.
٦. زكريا عبد الجواد، المرآة الكويتية ناخبة ونائبة، مجلة العربي، عدد، ٤٨٩، الكويت، أغسطس، ١٩٩٩م.
٧. صالح حسن الحسن وآخرون، حقوق المرأة في دولة الكويت في إطار اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة- دراسة تأصيلية – تحليلية، منشورات المركز الكويتي للدراسات والبحوث، الكويت، ٢٠٢٠م.
٨. عزيز محمد حبيب، العالم العربي من الخليج إلى المحيط: الكويت، مطبعة العالم العربي، القاهرة، ١٩٧١م: ص١٣٤ – ١٣٥.
٩. قانون الأحوال الشخصية في سلطنة عمان الصادر عام ١٩٩٧م.
١٠. لقاء مع سعد الخراز وزير الشؤون الكويتي، جريدة الأبناء الكويتية، عدد الأربعاء ٢٠١٩/٣/٦م.

ثانيًا: مواقع الأنترنت:

١١. التقرير السنوي الثالث لأوضاع النساء في السياسة بالمنطقة العربية ٢٠١٩م، ملتقى النساء في السياسية بالمنطقة العربية، تقرير منشور على الموقع الإلكتروني https://cwpar.org/node/82.
١٢. تحقيق بعنوان المشاركة السياسية للمرأة في دول الخليج حوار مع فاتن بندقجي (السعودية)، ورولا دشتي (الكويت)، ومنيرة فخرو (البحرين)، أجرت المقابلة ميشيل دن، مركز مالكوم كير- كارنيغي للشرق الأوسط، على الموقع الإلكتروني https://carnegie-mec.org/sada/20595.
١٣. تقرير صندوق النقد الدولي بعنوان: لماذا يعد دعم إدماج المرأة في الاقتصاد مهما لدول مجلس التعاون الخليجي؟ بتاريخ ٢٠١٧/٢٩/٩م على الموقع الإلكتروني https://www.albankaldawli.org/ar/news/feature/2017/09/29/why-supporting-womens-economic-inclusion-is-vital-for-the-gcc.
14. مقال Hassan M. Fattah (17 May 2005). "Kuwait Grants Political Rights to Its Women" على موقع مجلة نيويورك تايمز مقال بعنوان https://www.nytimes.com/2005/05/17/world/middleeast/kuwait-grants-political-rights-to-its-
"Kuwaiti women struggle for suffrage (Blue Revolution) , 2002-2005 على الموقع الإلكتروني https://nvdatabase.swarthmore.edu/content/kuwaiti-women-struggle-suffrage-blue-revolution-2002-

١٥. منى عزت، النساء والعمل النقابي، مؤسسة المرأة الجديدة، الكويت، ٢٠١٤م، بحث منشور على الموقع الإلكتروني https://manshurat.org/node/22012.

١٦. موقع الجمعية الثقافية النسائيةhttps://wcss-kw.org/?p=2437 .

ثالثاً: الكتب والمواقع الإنكليزية:

17. Wills, Emily (2012). "Democratic Paradoxes: Women's Rights and Democratization in Kuwait". The Middle East Journal.
18. Kuwait' Spring Forward for Women Programme, UN Women < https://spring-forward.unwomen.org/en/co... Accessed 13 April 2019.
19. Qatar" Spring Forward for Women Programmed, UN Women < https://spring-forward.unwomen.org/en/co... Accessed 13 April 2019.
20. Shalaby, Marwa. "Women's Political Representation in Kuwait: An Untold Story" 2015.

Search references

First: Books and printed research:

1. Ibrahim Al-Mulaifi, Community Institutions in Kuwait from Building the Wall to Ensuring Social Stability, Al-Arabi Magazine, No. 495, Kuwait, 2000 AD.
2. Qadri Qalaji, The Political and Economic System in the State of Kuwait, Dar Al-Katib Al-Arabi, Modern Byblos Press, Lebanon, 1975 AD.
3. The problem of Gulf women between internal demands and external pressures: Gulf Strategic Report, Sabr Center for Media and Studies, Saturday, May 26, 2012.
4. The Constitution of the State of Bahrain of 1973 AD.
5. Constitution of the State of Kuwait of 1962: Article 29.
6. Zakaria Abdel-Jawad, The Kuwaiti Woman Voter and Representative, Al-Arabi Magazine, No. 489, Kuwait, August 1999.
7. Saleh Hassan Al-Hassan and others, women's rights in the State of Kuwait within the framework of the Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women - a fundamental - analytical study, publications of the Kuwait Center for Studies and Research, Kuwait, 2020 AD.
8. Aziz Muhammad Habib, The Arab World from the Gulf to the Ocean: Kuwait, Arab World Press, Cairo, 1971 AD: pp. 134-135.
9. Personal Status Law in the Sultanate of Oman issued in 1997.
10. Interview with Saad Al-Kharaz, Minister of Kuwaiti Affairs, Al-Abnaa Kuwaiti newspaper, Wednesday issue 3/6/2019.

Second: Internet sites:

11. The third annual report on the situation of women in politics in the Arab region 2019, Forum for Women in Politics in the Arab Region, a report published on the website https://cwpar.org/node/82.
12. An investigation entitled Women's Political Participation in the Gulf States. An interview with Faten Bundakji (Saudi Arabia), Rula Dashti (Kuwait), and Munira Fakhro (Bahrain). The interview was conducted by Michelle Dunne, Malcolm Kerr-Carnegie Middle East Center, on the website https:// carnegie-mec.org/sada/20595.
13. The International Monetary Fund report entitled: Why is supporting the integration of women into the economy important for the Gulf Cooperation Council countries? On 9/29/2017 AD on the website